

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم التبليغ:	٦٩٨
بتاريخ:	٢٠١٠/١٢/٨

ملف رقم: ٣٢ / ٢ / ٣٨٨٥

مجلس الدولة

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

السيد/ رئيس مجلس إدارة البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي

**تحية طيبة وبعد،،،**

اطلعنا على كتابكم رقم (بدون) المؤرخ ٢٥/٣/٢٠٠٨ في شأن النزاع القائم بين البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي ومصلحة الضرائب العقارية حول طلب براءة ذمة البنك من مبلغ ٨٠١٥٠١,١٥ جنيهاً المربوط كضريبة عقارية على مقر البنك الكائن ١١٠ شارع القصر العيني.

وحاصل الوقائع - حسبما يبين من الأوراق - أنه بتاريخ ١/١/٢٠٠٨ قامت مصلحة الضرائب العقارية بتوجيه مطالبة للبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي بمبلغ ٨٠١٥٠١,١٥ جنيهاً كضريبة عقارية على مقر البنك الكائن ١١٠ شارع القصر العيني، وأنه بناءً على ذلك تقدم البنك بطليين إلى مصلحة الضرائب العقارية في ١٤/١/٢٠٠٨، ٢٥/١/٢٠٠٨ لرفع هذه الضريبة باعتبار أن البنك من الجهات المعفاة منها طبقاً للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية، وإذ لم تستجب المصلحة لطلب البنك، فقد طلب البنك عرض هذا النزاع على الجمعية العمومية.

ونفيد أن النزاع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٠ من نوفمبر سنة ٢٠١٠ الموافق ٤ من ذي الحجة سنة ١٤٣١هـ، فنتبين لها أن إفتاءها قد جرى على أن استجابة الجهة المدعى عليها لطلبات الجهة المدعية والتسليم بصحتها يوجب حفظ الموضوع لاستغلاق باب المنازعة في شأنه.



(٢) تابع الفتوى ملف رقم : ٣٨٨٥ / ٢ / ٣٢

ولما كان الثابت من الأوراق أنه ورد كتاب وزير المالية رقم ٧١٥ المؤرخ ٢٨/٣/٢٠١٠ الذي أفاد فيه أنه تم إعفاء مبنى البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي الكائن ١١٠ شارع القصر العيني من الضريبة العقارية لكونه غير مشغول بأية جهات أخرى خلاف البنك، وأنه صدر قرار الرفع رقم ٢ لسنة ٢٠٠٩ بمبلغ ٩٧٨٥٧١,٧٧ جنيه عن المدة من ١/١/١٩٩١ وحتى ٣١/١٢/٢٠٠٩، وأنه ليست هناك أية مبالغ مستحقة على البنك في هذا الشأن، وهو الأمر الذي يتعين معه حفظ الموضوع لاستغلاق باب المنازعة في شأنه.

**لذلك**

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى حفظ الموضوع لاستغلاق باب

المنازعة في شأنه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريراً في: ٨/١٢/٢٠١٠

رئيس

الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع



المستشار الدكتور/

**محمد أحمد عطية**

النائب الأول لرئيس مجلس الدولة



مشم//